

ه - علاقة علم المالية العامة والإحصاء: إن علم الإحصاء علم قديم، علم متكامل متطور مع كل ما هو جديد فهو يتضمن الأسلوب العلمي الضروري، لتقصي حقائق الظواهر واستخلاص النتائج منها. ويتضمن النظرية اللازمة للقياس واتخاذ القرار، في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية كافة. وهو بذلك يعطي الدارسين أدق أداة للبحث العلمي، المبني على الأسلوب النظرية. ولم تعد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، تكتفي بمجرد دراسة الظواهر، واتخاذ القرارات بطريقة سطحية مجردة بعيدة عن أسلوب الإقناع والتقدير والقياس بل لقد أصبح الاتجاه العام، هو استخدام طرائق القياس الكمية ووسائل الإقناع الإحصائية، وذلك لتحديد الخصائص وإبراز التوجهات العامة، في الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وتحليل العلاقات المتبادلة بين الظواهر على أساس موضوعي غير متحيز. ويعطي علم الإحصاء للباحثين في مجال العلوم الاقتصادية والاجتماعية، العديد من الطرائق والأساليب اللازمة، وقيام حركة العديد من المتغيرات المحددة للظواهر موضوع الدراسة والإحصاءات المالية هي التي يستعين بها الباحث في الظواهر المالية، تدخل فسي نطاق النشاط المالي للدولة، وتوزيعهم على المناطق الجغرافية المختلفة، وطبيعة تكوين الهرم السكاني. وتوزيعها على البنود المختلفة، وتطورها وعلاقتها بالدخل القومي، وكذلك الحال فيما يتعلق بالإيرادات العامة Scanned with CamScanner (1-15) Martiner jacques, pp. (1-15) Scanned with CamScanner

الضريبي وحصيلة الضرائب المتوقعة، وتطورها ونسبتها إلى الدخل القومي، إن الإشارة السابقة إلى العلاقة السابقة إلى العلاقة السابقة التي تربط بين علم المالية العامة، لا تعني أن المالية العامة تشكل جزء من هذه العلوم. ذلك لأن القصد من هذه الدراسة، الكشف عن العوامل التي تؤثر في الإيرادات العامة والنفقات العامة، وعن ماهية الآثار المترتبة عنها. وهذا ما يسبغ على المالية العامة صفة العلم، الذي هو البحث المنظم للوصول إلى فهم الواقع باتباع طريقة عقلانية خاصة متميزة، والذي يهدف إلى كشف وتحديد القوانين العامة، من حيث العوامل المؤثرة في تلك الظواهر، أو من حيث الآثار التي تترتب عليها. وقد حققت أبحاثه مستوى عالياً من التجريد والتعميم والتنظيم. علم مستقل بذاته، تربطه مع العلوم الاقتصادية والاجتماعية الأخرى علاقات وثيقة، يستعين بها على شرح نظرياته والبرهان عليها.